الإطار العام للدراسة

- **أولاً: مُقدمة.**

تُعد السياسة المالية في مصر أحدى أهم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لوجود ارتباط قوى بين كُل من السياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، فلابُد وأن يتمشى حجم العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر مع الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل مُعدل النمو والتضخُم والدين العام الداخلى والخارجى وزيادة أعبائها خاصةً في ظل التزايد المُستمر لهذا الدين والمُرتبط بدون شك بتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، فإذا لم تكُن هذه الروابط واضحة فإن مقاييس الأداء المالى مثل عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الاجمالى أو نسبة الدين العام المحلى أو الخارجى إلى الإيرادات العامة للدولة قد لا تُعطى صورة واضحة وصحيحة عن المُستوى المُلائم لعجز الموازنة العامة للدولة وعن التعديل المالى اللازم لتحقيق الاستقرار المالى في مصر.

- **ثانياً: أهمية الدراسة.**

تهتم هذه الدراسة بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر من خلال أدوات السياسة المالية المُختلفة (الإيرادات والنفقات العامة للدولة) وإدارة الدين العام الداخلى والخارجى، ومن ثم تعظيم الأثار الايجابية الناجمة عن إدارة الدين العام وتخفيض الأثار السلبية الناجمة عن هذه الادارة، مع إعطاء تقييم لدور السياسة المالية والسياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر وتقييم وضع الاستقرار المالى فى مصر.

- **ثالثاً: مُشكلة الدراسة.**

تتمثل مُشكلة الدراسة في أن الدولة في احتياج مستمر لتغطية نفقاتها العامة، إلا أن إيراداتها العامة قد لا تكفى لتغطية نفقاتها مما يعنى وجود عجز بالموازنة العامة للدولة، ولذلك تلجأ الدولة إلى الاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج وهو ما يُطلق عليه الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي)، وفى ظل الحاجة المُتزايدة إلى مصادر لتمويل العجز لابُد من الاجابة على الأسئلة التالية:

- هل كان هناك استقرار مالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣؟
- كيف يتحقق الاستقرار المالي للدولة في ظل تزايد حجم الدين العام للدولة بشقيه الداخلي والخارجي؟
- ماهو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي؟

- **رابعاً: أهداف الدراسة.**

تهدف الدراسة إلي توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر وذلك من خلال توضيح النقاط التالية:

١. توضيح مفهوم الاستقرار المالي ومداخل الاستدلال عليه وشروط تحقيقه.
٢. توضيح مؤشرات الاستقرار المالي.
٣. قياس الاستقرار المالي في مصر.
٤. توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر.

- **خامساً: فرضيات الدراسة.**

سوف تستند الدراسة إلى عدة فروض وهى كالتالي:

(١) استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية يسمح بتحقيق الاستقرار المالى.
(٢) تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتضخُم الدين العام بشقيه (الداخلى والخارجى) قد يؤثر على الاستقرار المالي في مصر.
(٣) تُعانى مصر من مشاكل في تحقيق الاستقرار المالى بالنسبة لكُل من الدين العام الداخلى والدين الخارجى.

- **سادساً: منهجية الدراسة.**

إن المنهج الذي اتُبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستنباطي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على المسح المكتبي المُتمثل في المراجع والأبحاث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة سواء العربية أو الأجنبية وكذلك المواقع الخاصة بالموضوع على شبكة المعلومات الدولية (Internet)، كما تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة فروض الدراسة. وأخيراً اتبع الباحث منهج المقابلات الشخصية مع كل من له صلة بالبيانات والخبراء وذلك للتأكد من صحة الأرقام والإحصائيات والمؤشرات الواردة في الوثائق الرسمية

من دوريات ونشرات إحصائية وبصفة خاصة التابعة لوزارة المالية والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط والمعهد القومي للتخطيط والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والجهات الأخرى التي تم الحصول منها على بيانات بذات الموضوع.

- **سابعاً: النطاق الزمنى للدراسة.**

الفترة الزمنية من العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣

- **ثامناً: مراجعة الأدبيات.**

من الدراسات التى تناولت ذات الموضوع:

١- محمد رضا العدل " الدين العام المحلى والاقتدار المالي" _ مركز دعم واتخاذ القرار_ مجلس الوزراء_ أكتوبر ٢٠٠٣.

ركزت هذه الدراسة على أنه بالرغم من نجاح المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهى مرحلة التصحيح المالي، إلا أن سير هذا النجاح صاحبه مآزق أخرى وهي تراكُم الدين العام المحلى، ومن ثم ركزت الدراسة على قياس الاقتدار المالي العام في مصر في ظل التزايد المُستمر للدين العام المحلى ومدى إمكانية السيطرة علـى الزيادة المُستمرة لحجم الدين العام المحلى وتقوم الدراسة بتوصيف مُشكلة الدين لعام المحلى والموازنة العامة في مصر من خلال تحليل كل منهما بالإضافة إلى اقتراح بعض السياسات للحد من التزايد المُستمر لحجم الدين العام .

٢- مجلس الوزراء _ مركز دعم واتخاذ القرار_ تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة _ ٢٠٠٤.

ركزت هذه الدراسة على بيان أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة فى مصر مع استعراض لتجارب بعض الدول وهى (كوريا الجنوبية_ الهند_ الفلبين_ المجر_ اليابان_ إندونيسا_ الأردن _ الإمارات العربية) فى علاج عجز الموازنة العامة مع استعراض للسياسات وآليات التنفيذ المُتبعة، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول استعراض أسباب عجز الموازنة، أما القسم الثانى فقد تناول السياسات المُتبعة للسيطرة على عجز الموازنة العامة، أما القسم الثالث فقد ركز على استعراض الدروس المُستفادة من تجارب عدد من الدول فى السيطرة على عجز الموازنة العامة.

٣- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي _ دراسة بعنوان (القُدرة على الوفاء بالديون المالية وتعزيز استدامة القدرة المالية في الإدارة الاقتصادية) _ ٢٠٠٣.

ركزت هذه الدراسة على بيان مفهوم تعزيز استدامة القدرة المالية ودور السياسة المالية فى تعزيز القدرة المالية للدول وكيفية تقييم الأداء المالى للدول وكيفية تعزيز الاستدامة المالية للدول مع وضع نموذج للوفاء بالديون المالية وتعزيز الاستدامة المالية مع استعراض لتجارب كل من (زامبيا_الهند_الارجنتين) فى كيفية تنمية القدرة على الوفاء بالدين وتعزيز القدرة المالية.

٤- ورقة بحثية:

Research paper IMF and the World Bank Guidelines for Public Debt Management 21 march 2001

ركزت هذه الدراسة على توضيح كيفية ادارة الدين العام للدول مع وضع نموذج يُمكن من خلاله قياس الاستقرار المالى وخاصة للدين الداخلى مع وضع مجموعة من السياسات التى يُمكن أن تُساعد فى السيطرة على تفاقم الدين العام.

٥- محمد السيد على _ دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي في مصر_ رسالة دكتوراه _ كُلية التجارة _ جامعة عين شمس_ ٢٠٠٨.

استهدفت هذه الدراسة توضيح دور كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب، تناول الباب الأول الإطار النظرى للاستقرار المالى فى مصر وبعض الدول، أما الباب الثانى فقد تناول الإطار الفكرى والتحليلى لكل من الموازنة العامة للدولة والدين العام، أما الباب الثالث فقد تناول تقييم دور كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر وبعض الدول.

أما البحث الحالى فإنه يُركز على تقييم دور السياسة المالية في إحداث الاستقرار المالي في مصر.